الكائنات حسنا كان او قبيحا او لا فذهبت الاشاعرة الى الاول والمعتزلة
الى الثاني فانهم قالوا ان الله تع لا يريد القبيح سواء وقع او لا ويريد الحسن سواء
وقع او لا فاحتراز المصنف وصح عليه بان ارادة القبيح قبيحة فكيف ان الله
تع لا يفعل القبيح كذلك لا يريده ثم ان ارادة الحسن حسنة فكيف ان الله
تع يتركه فكذا ارادته ثم الحسن والقبيح اعم من الكل والصلاة والايمان
ونهاه عن الكفر فلو لم يكن ما اراده الكافر به قبيحا ولو لم يكن كفره مكروها
لكان النهي عنه قبيحا قوله ولا امر عطف على قوله لا يترك اي وكذا الامر
يعني ان المراد من المريد قبيح قال وبعض الافعال مسببة لنا
والمعلومية غير لازمة والعلم تابع اقول قوله وبعض الافعال مسببة لنا
اشار الى جواب دليل على ان الله تع يريد القبائح تقرير الدليل
على الله تعالى فاعل كل موجود ومن جملة الموجودات القبائح فيكون مريدا
لها اما الصغرى فلانا نسلم ان الله تعالى فاعل لكل موجود ظنا
سببيا ان بعض الافعال مسببة لنا قوله والمعلومية غير لازمة
ايضا اشار الى جواب دليل على ان الله تعالى يريد القبائح تقرير الدليل ان الله تعالى
لو لم يرد الكفر من الكافر والمعصية من العاصي واراد ايمان الكافر وطاعة
العاصي وقد صدر الكفر من الكافر والمعصية من العاصي لزم ان يقع خلاف مراد
الله تع وان يقع مراد الكافر والعاصي فيلزم خلاف مراد الله تع وان يقع مراد
الكافر والعاصي فيلزم ان يكون الله تع مغلوبا للعاصي والكافر هذا محال على الله
تع تقرير الجواب ان المعلومية غير لازمة وذلك لان الله تع لم يرد الطاعة
والايمان مطلقا حتى لو لم يقع لكان يلزم المعلومية بل اراد ان تصدر الايمان من
الكافر بارادته والطاعة من العاصي بارادته قوله والعلم تابع
ايضا اشار الى جواب دليل على ان الله تع مريد للقبائح تقرير الدليل
ان الله تع عالم بوقوع الكفر والمعصية فيكون وقوع الكفر والمعصية منه واجبا
والا يجاز ان نصير عليه جملة واذا كان وقوع الكفر والمعصية واجبا
ان يكون مرادا لله تع ولا يكون وقوع الايمان والطاعة مرادا له فيكون محالا
تقرير الجواب ان العلم تابع للمعلوم ولا يكون موجبا له فلا يكون موجبا
لوقوع الكفر والمعصية فلا يكون الارادة متعلقة به قال والضرورة
قاضية باستناد الافعال الينا والوجوب للداعي لا ينافي المقدورية كالواجب
والايجاد لا يستلزم العلم الا مع اقتران القصد فكلفي الاجمالي مع الاجماع
يقع مرادا لله تع والحدوث اعتباري واصناع الجسم لغيره وتعدد المماثلة
في بعض الافعال لتعدد الاحاطة والنسبة الخيرية بين فعلنا وفعله

والشكر

والشكر على مقدمات الامان والسمع مناول ومعارض بمثله والمرجح
معنا اقول احتلفوا في ان افعال العباد هل هي مسببة اليهم او لا
وذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري الى انه لا تاثير لقدرة العبد وقدرته
اصلا بل القدرة والمقدور واقعان بقدرة الله تعالى وذهب لفلاسفة
كما انا قلا في الى ان ذات الفعل واقعة بقدرة الله تعالى وكونه طاعة
كالصلاة ومعصية كالزنا صفات تقع بقدرة العبد وذهب الاستاذ
ابو اسحق الى ان ذات الفعل مجموع القدرتين اثر قدرة الله تع وقدرة
العبد وذهب اما المعتزلة الى ان الله تع يوجد للعبد القدرة
والارادة ثم بتلك القدرة والارادة يوجبان وجوب المقدور وهذا
مما تفرد به ابو هاشم وابو الحسين البصري من المعتزلة وذهب جمهور
المعتزلة الى ان العبد موجد لافعال نفسه لا على نعت الايجاب بل على صفة
الاختيار واختاره المصنف قال الضرورة قاضية باستناد افعالنا
الينا فانا ندرك الفرق بين الافعال الصادرة عنا بالاختيار وبين افعال الجمادات
قوله والوجوب للداعي لا ينافي القدرة كالواجب شارع الى جواب اعتراض
للمحال لقرير الاعتراض ان العبد حال الفعل لا يخلو من ان يكون ممتنعا
من تركه او لا فان كان الثاني فلم يكن الفعل مقدورا له على معنى ان شاء
فعل وان شاء ترك وان كان الاول فان لم يكن معنى ترجيح الفعل على الترك
الا مرجح لزم الترجيح بلا مرجح وان افتقر هذا التقسيم ولا تسلسل بل ينتهي
الامر مرجح لا يكون من العبد وحينئذ يجب الفعل هنا والا يلزم الترجيح بلا مرجح
فلا يمكن من تركه فلا يكون مقدورا تقرير الجواب ان وجوب
وقوع الفعل بحسب الداعي لا ينافي حصول الباقي وهو الارادة وجب الفعل
ومع حصول منع والتمكن من الفعل والترك بالنسبة الى القدرة فلا يكون
واجبا الوجوب هنا فيما للقدرة وذلك كما في حق الواجب قوله والايجاد
لا يستلزم العلم اشارة الى جواب اعتراض اورد هم تقرير الجواب
ان العبد لو كان موجدا لافعال نفسه لكان عالما بتفاصيلها اذ لو جاز
ايجاد الفعل بدون العلم لجاز بالنسبة الى ايجاد الله تعالى فلم يلزم عليه
الله كما ذهب اليه الناظم باطل فان المحرك لا يعلم تفاصيل الحركة الصادرة عنه
تقرير الجواب ان الايجاد لا يستلزم علم الموجد بالموجد ولا يلزم
من عالمية الله تع لان مبنى العالمية لا يستدلون بالايجاد على ما قال بالاحكام
الفعل واتقانه نعم الايجاد مع القصد يستلزم العلم لكن لا يكفي
العلم الاجمالي والحركات الخمسة الصادرة عنا مع اقتران القصد بها

الاعتراض